اشتراطاتُ النَّحويينَ في الخَبَرِ الجُملةِ ودَلالتِه

Grammarians' requirements for the predicate sentence and its meaning

م.د شيماء صفوك محمود عبدالله النعيمي

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية كركوك

الكلية التربوية المفتوحة – مركز كركوك

Shaimaa.sufuk@gmail.com

م.د منذر خضر محمد إسماعيل البياتي

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية كركوك

Mundhier.kh22@tu.edu.iq

الملخص

يتناولُ هذا البحث الموسوم بـ(**اشتراطات النحويين في الخبر الجملة ودلالته**) جانبًا دقيقًا من البنية النحوية العربية، متمثّلًا في الجملة الواقعة خبرًا من حيث شروطها ودلالاتها، يبدأ البحث بتحديد المفاهيم الرئيسة، مثل الخبر والخبر الجملة والشرط، ليُتضح الأَساس النظري الذي تُبنى عليه الدراسة، يُوضَّح أَنَّ الأَصل في الخبر هو المفرد، غير أَنَّ الجملة الاسمية أَو الفعلية يمكن أَن تحل محله بشرط وجود رابطٍ يربطها بالمبتدأ، كضميرٍ ظاهرٍ أَو مقدّرٍ، أَو فاءٍ، أَو اسمٍ إشارةٍ، بما يضمن وحدة المعنى واستقامة التركيب الإسنادي، ويبين البحث أن تنوّع صيغ الخبر بين المفرد والجملة الفعلية والاسمية ليس مجرّد اختيارٍ أُسلوبيّ، بل يعكس دلالات محددة: فالجملة الفعلية توحي بالحركة والتجدّد واستمرار وقوع الحدث، بينما الجملة الاسمية تعبّر عن الثبوت والرسوخ والديمومة، كما تُستخدم الجملة في صورٍ شرطيةٍ أَو طلبيةٍ أَو ظرفيةٍ لتعميق المعنى أَو إبراز السبب والنتيجة، ويظهر البحث أَنَّ كلَّ تحوّلٍ في بنية الخبر يخدم غرضًا دلاليًا مقصودًا، ويربط النص بسياقه الاجتماعي، ما يتيح فهمًا أَدق للوظائف البلاغية والإسنادية للجملة في العربية، وخطة البحث: تمهيد لتحديد المصطلحات، ثم عرض اشتراطات النحويين في وقوع الجملة خبرًا، ثم دراسة دلالتها الخطابية والنحوية، وختامًا الخلاصة والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: (اشتراطات، النحويين، الخبر، الجملة، دلالة).

Abstract

This research, entitled (The Grammarians' Conditions for the Sentence-Predicate and its Meaning), deals with a precise aspect of the Arabic grammatical structure, represented by the sentence that is the predicate in terms of its conditions and meanings. The research begins by defining the main concepts, such as the predicate, the sentence-predicate, and the condition, to clarify the theoretical basis upon which the study is built. It is clarified that the origin of the predicate is the singular, However, a nominal or verbal sentence can replace it, provided that there is a link connecting it to the subject, such as an apparent or implied pronoun, a fa', or a demonstrative pronoun, in a way that ensures unity of meaning and correctness of the attributive structure. The research shows that the diversity of the predicate forms between the singular and the verbal and nominal sentences is not merely a stylistic choice Rather, it reflects specific connotations: the verbal sentence suggests movement, renewal, and the continuation of the event, while the nominal sentence expresses stability, solidity, and permanence. The sentence is also used in conditional, imperative, or circumstantial forms to deepen the meaning or highlight cause and effect. The research shows that every shift in the structure of the news serves an intended semantic purpose and links the text to its social context, which allows for a more accurate understanding of the rhetorical and attributive functions of the sentence in Arabic. The research plan: an introduction to

defining the terminology, then a presentation of the grammarians' requirements for a sentence to be a news, then a study of its rhetorical and grammatical meaning, and finally, a conclusion and recommendations.
Keywords: (requirements, grammarians, news, sentence, meaning)

المقدمة

الحمدُ للهِ الَّذي وفَّقَ وسدَّدَ، وكفى بفضلِهِ عونًا ورشَدًا، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّهِ المصطفى، وآلِهِ وصحبِهِ أُولِي النُّهى والتُّقى.

أمَّا بعدُ...

فإنَّ البحثَ في قضايا التَّركيبِ العربيِّ من أَوثقِ السُّبُلِ لفهمِ خصائصِ العربيةِ وطرائقِها في البيان، وإنَّ من أبرزِ تلك القضايا ما يتعلّقُ بـ(اشتراطاتِ النّحويين في الخبَرِ الجُملةِ ودلالتِهِ)؛ إذ به يَستكمِلُ المبتدأُ معناه، ويُستَدلُّ به على مرادِ المتكلِّمِ، والجملةُ في أصلها نوعان: اسميَّةٌ، وفعليةٌ، فأَمَّا الفعليةُ فتتألَّفُ من فعلٍ وفاعلٍ، وقد تلحقُها مفاعيلُها إن كان فعلُها متعدِّيًا، وهي خارجةٌ عن نطاقِ بحثِنا، وأمَّا الاسميَّةُ فتتألَّفُ من مبتدأٍ وخبرٍ، ويأتي الخبرُ فيها على صورٍ متعدِّدةٍ: فقد يكونُ مفردًا، وهو ما ليس بجملةٍ اسميَّةٍ ولا فعليةٍ، نحو: زيدٌ قادمٌ؛ وقد يكونُ جملةً، إمَّا اسميةً كما في قولنا: زيدٌ أَبوهُ قادمٌ، حيثُ إنَّ (زيدًا) مبتدأٌ و(أَبوهُ قادمٌ) خبَرٌ في صورةِ جملةٍ اسميةٍ، أَو فعليةً كما في قولنا: اللهُ يحبُّ العدلَ، فلفظُ الجلالةِ (اللهُ) مبتدأٌ، و(يحبُّ العدلَ) خبَرٌ مؤلَّفٌ من فعلٍ وفاعلٍ مستترٍ ومفعولٍ به، وهو بلا شكَّ جملةٌ فعليةٌ.

غير أَنَّ الخبَرَ إذا وقع جملةً –اسميَّةً أَو فعليةً– فإنَّ له اشتراطاتٍ لا يتحقَّقُ وقوعُه خبَرًا إلَّا بها، وقد بيَّنها النُّحاةُ بالتفصيل، وسنقفُ عليها في هذا البحثِ بالتَّحليلِ والتَّحريرِ إن شاءَ اللهُ تعالى، ثُمَّ إنَّ الخبرَ الجملةَ –اسميَّةً كانت أَو فعليةً– له دلالاتٌ خاصَّةٌ قد تتجاوزُ مجرَّدَ الإسنادِ، فتُفيدُ التوكيدَ أو التخصيصَ أو زيادةَ الإيضاحِ، وهو ما يُبرِزُ قيمتَهُ في الدِّلالةِ النحويَّةِ والبيانيَّةِ معًا، وسيأتي بيانُها تباعًا.

وسنبدأُ –بتمهيدٍ لذلك– بالمبحث الأَوَّل: فنعرّفُ فيه المصطلحاتِ الرئيسةَ الواردةَ في العنوانِ وهي: الخبر، والشرط، والخبر الجملة، ثُمَّ ننتقلُ إلى المبحثِ الثاني لنتاولَ فيه اشتراطاتِ النحويين في الجملةِ الواقعةِ خبرًا، يعقبه المبحثُ الثالثُ الذي نعرضُ فيه أَنواع الخبر الجملة ودلالته، وما تحمله من أَبعاد نحويّةٍ ودلاليّةٍ.

ونسألُ اللهَ تعالى التوفيقَ والتَّسديدَ، وأن يجعلَ هذا العملَ نافعًا لطُلَّابِ العلمِ والباحثينَ في ميدانِ النحوِ والبيانِ.

المبحث الأَوَّل

مفهوم الشرط والخبر والخبر الجملة

قبل الشروعِ في بيانِ الخبرِ الجملةِ، وما أَوردَهُ النحاةُ من اشتراطاتٍ في وقوع الخبر جملةً لا مفردًا، وما يترتَّبُ على مجيئِهِ في صورةِ الجملةِ من دلالاتٍ، يحسُنُ أَنْ نبدأ أَوَّلًا ببيانِ معنى الشرطِ لغةً واصطلاحًا، ثُمَّ معنى الخبرِ لغةً واصطلاحًا، يليهِ تعريفُ الخبرِ الجملةِ، ويأتي ذلك تمهيدًا للتعرُّفِ على أَهمِّ المصطلحاتِ الواردةِ في عنوانِ البحثِ.

وعليه فقد ارتأينا تقسيمَ هذا المبحثِ على محورينِ رئيسينِ، على النحوِ الآتي:

١. مفهومُ الشرطِ: لغةً واصطلاحًا. **٢. مفهومُ الخبرِ والخبر الجملة: لغةً واصطلاحًا.**

المطلب الأَوَّل: مفهومُ الشرطِ: لغةً واصطلاحًا

الشرطُ في اللغةِ هو العلامةُ، ومنه قولُهم: أَشراطُ الساعةِ، أَي: علاماتُها وأَماراتُها، ويُطلقُ أَيضًا على أَوَّلِ الأَمرِ وخيارِهِ، قال الخليلُ (ت ١٧٠هـ): ((وأَشراطُ السَّاعةِ: عَلاماتُها، والواحدُ: شَرَط... وإذا أُعجِلَ إنسانٌ رسولًا إلى أَمرٍ قيل: أَشرطَهُ وأَفرطَهُ، كأَنَّهُ اشتقَّ من (الأَشراطِ) التي هي أَوائلُ الأَشياء، والشُّرطيُّ منسوبٌ إلى الشُّرطة، والجميعُ: شُرط، وبعضُهم يقول: شُرَطيٌّ فينسبُه إلى الجماعة، والشرط سمّوا شرطًا؛ لأَنَّ شُرطةَ كلِّ شيءٍ خيارُهُ، وهم نخبةُ السُّلطانِ من جُندِهِ))[١].

وقد بيّنَ الخليلُ أَنَّ الشرطَ في النصِّ أَعلاهُ هو العلامةُ وأَوائلُ الأَشياءِ وخيارُها، وربطَ تسميةَ (الشُّرطيِّ) بالشرطِ راجعةٌ إلى الأَصل، واعتبارِ الاصطفاءِ والاختيارِ، وهذا المعنى هو ما ذهب إليه ابن فارس(ت ٣٩٥هـ)[٢]، إذ ذكر أَنَّ (شرطَ الحاجمِ) سُمّي كذلك؛ لأَنَّه يترك أَثرًا وعلامة في الجسد، فقال:

---

[١] العين، مادة (شرط): ٦/ ٢٣٤ – ٢٣٥ .

[٢] يُنظر: مقاييس اللغة مادة (شرط): ٣/ ٢٦٠ .

((ومن البابِ شرطِ الحاجمِ، وهو معلومٌ؛ لأَنَّ ذلك علامةٌ وأَثرٌ، ويُقالُ: إنَّ أَشراطَ السَّاعةِ أَوائلُها، ومن البابِ: الشريطُ، وهو خيطٌ يربقُ به البَهمُ، وإنَّما سُمّي بذلك لأَنَّها إذا ربطت به صارَ لذلك أَثرٌ، ومن البابِ: الشرطُ، وهو المَسيلُ الصغيرُ يجيءُ من قدرِ عشرِ أَذرعٍ، وسُمّي بذلك لأَنَّه أَثرٌ في الأَرضِ كشرطِ الحاجمِ))[١].

وأَمَّا الشرطُ في الاصطلاحِ فهو تعليقُ شيءٍ بشيءٍ حتى اذا وُجِدَ الأَوَّلُ لَزِمَ وُجودُ الثاني ذكر ذلك الشريفُ الجرجانيُّ (ت ٨١٦هـ) فقال: ((وقيلَ: الشرطُ: ما يتوقَّفُ عليه وجودُ الشيءِ، ويكونُ خارجًا عن ماهيَّتِهِ، ولا يكونُ مؤثرًا في وجودِهِ، وقيلَ: الشرطُ: ما يتوقَّفُ ثُبوتُ الحكمِ عليه))[٢].

ولم يبتعدِ التَّهانويُّ (ت ١٠٩٤هـ) كثيرًا في بيانِ معنى الشرطِ اصطلاحًا عمّا ذكرتهُ كتبُ اللغةِ مبينًا أَنَّ الشرطَ هو العلامةُ، وأَنَّ شُروطَ الصُّكوكِ إنَّما سُمّيت كذلك؛ لأَنَّها علاماتٌ دالةٌ على التَّوثُّقِ، ثُمَّ بيّنَ أَنَّ للشرطِ في عمومِهِ معنيين: ((أَحدهما: ما يتوقَّفُ عليه وجودُ الشيءِ فيمتنعُ بدونِهِ، والثاني: ما يترتَّبُ وجودُهُ عليه فيحصُلُ عقيبَه ولا يمتنعُ وجودُهُ بدونِهِ، وهو الذي يدخلُ عليه حرفُ الشرطِ))[٣].

المطلب الثاني: مفهومُ الخبر والخبر الجملة: لغةً واصطلاحًا

١. مفهوم الخبر لغة واصطلاحًا:

- الخبر لغةً:

لا يَخفى على ذي لُبٍّ أَنَّ الخبرَ في أَصلِ اللُّغةِ يدلُّ على (النَّبإِ والعِلمِ بالشَّيءِ)، ومِن هذا البابِ وُصِفَ العالِمُ بالأَمرِ بأَنَّه خَبيرٌ، قال الخليلُ: ((خبر: أَخبَرتُه وخبَرتُه، والخَبَرُ: النَّبأُ، ويُجمَعُ على أَخبارٍ، والخبيرُ: العالِمُ بالأَمرِ، والخبرُ: مَخبَرةُ الإنسانِ إذا خَبَرَ، أَي: جَرَّبَ، فبَدَت أَخبارُه، أَي: أَخلاقُه، والخِبرةُ: الاِختِبارُ، تقولُ: أَنتَ أَبطَنُ به خِبرةً، وأَطوَلُ به عِشرةً، والخابِرُ: المُختَبِرُ المُجرِّبُ، والخَبَرُ: عِلمُك بالشَّيءِ، تقولُ: ليسَ لي بهِ خَبَرٌ))[٤].

---

[١] المصدر نفسه، مادة (شرط) : ٣/ ٢٦٠ .
[٢] التعريفات: ١٢٥ .
[٣] الكليات: ٥٢٩ .
[٤] العين، مادة (خبر) : ٤/ ٢٥٨ ، ويُنْظر: تهذيب اللغة، مادة (خبر): ٧/ ١٥٧ .

وفصَّل ابنُ فارسٍ القولَ في بيانِ أَصلِ مادةِ (خ ب ر)، فذكر أَنَّها تدلُّ على أَصلينِ: أَحدُهما (العِلمُ بالشَّيءِ)، والآخَر (اللِّينُ والغَزارةُ والرَّخاوةُ)، فمِن الأَوَّلِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، أَي: عليمٍ، وهو اللهُ تعالى، وأَمَّا الثاني فمِنهُ قولُهم: (الخَبراءُ)، أَي: الأَرضُ اللَّينةُ[١].

وعليه فإنَّ الأَصلَينِ –العِلمُ من جهة، واللِّينُ والغَزارةُ من جهةٍ أُخرى– ينصهرانِ في دلالةٍ كليَّةٍ راجعةٍ على (الكَشْفِ والتَّوضيحِ والإبانةِ)، فالعِلمُ يَكشفُ المجهولَ، ويُجلِّي خَفِيَّ المعنى، كما أَنَّ اللِّينَ والغَزارةَ يَكشِفانِ عن أَثرٍ حِسّيٍّ ظاهرٍ.

ولمادةِ (خ ب ر) معانٍ أُخرى أَوردَتها كتبُ اللُّغةِ، كلُّها تدورُ في فَلكِ (العِلمِ بالشَّيءِ)، أَو ما يُشبِهُهُ من الأَثرِ الظّاهرِ، فقد جاءَ فيها: ((والخِبْرُ: النَّاقةُ الغَزيرةُ اللَّبنِ...))[٢].

ويتَّضحُ من ذلك أَنَّ دَلالاتِ الجذرِ قد تَنوَّعت بينَ ما هو معنويٌّ كالعِلمِ والإدراكِ، وما هو حسّيٌّ كالزَّرعِ والأَرضِ اللَّينةِ والنَّاقةِ الغَزيرةِ، غير أَنَّها جميعًا تعودُ إلى الأَثرِ الواضحِ الذي يُخبِرُ عن حقيقةٍ أَو صفةٍ.

– الخبر اصطلاحًا:

تنوعت تعريفاتُ العلماءِ للخبرِ في كتبِهم النحويّةِ والبلاغيّةِ والأُصوليّةِ،غير أَنَّها تلتقي عند معانٍ متقاربةٍ، فقد عرّفَهُ الشريفُ الجرجانيُّ بقولِهِ: ((الخَبرُ: لَفظٌ مجرَّدٌ عنِ العواملِ اللَّفظيَّةِ، مسندٌ إلى ما تُقدِّمُهُ لفظًا، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)، أَو تقديرًا نحوُ: (أقائمُ زيدٍ)، وقيلَ: الخبرُ ما يصحُّ السُّكوتُ عليهِ))[٣].

أَمَّا الفاكهيُّ (ت ٩٧٢هـ) فقد جعلَ جوهرَ الخبرِ فيما يتحقَّقُ به تمامُ الفائدةِ بانضمامِهِ إلى المبتدأ[٤]، وهو ما يوضِّحُ أَنَّ الخبرَ ليسَ قائمًا بذاتِهِ، بل قيمتُهُ في تمامِ المعنى.

وجاء التَّهانويُّ فبدأ بالتَّعريفِ اللُّغويِّ، مبينًا أَنَّ الخبرَ في أَصلِ اللُّغةِ هو العِلمُ بالشَّيءِ، ومن هذا الأَصلِ سُمِّيَ الامتحانُ اختبارًا؛ لأَنَّه يوصلُ إلى العلمِ، ثُمَّ عرَّفَهُ اصطلاحًا بقولِهِ: ((الخبرُ: هو المُجرّدُ المسندُ إلى ما تُقدِّمُهُ لفظًا أَو تقديرًا))[٥]، وهو ما يوافقُ ما ذهبَ إليه الشريف الجرجانيُّ.

---

[١] يُنْظر: مقاييس اللغة، مادة (خبر): ٢/ ٢٣٩ .
[٢] المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، مادة (خ ب ر): ٥/ ١٨٠ – ١٨١ .
[٣] التعريفات: ٩٥ .
[٤] يُنْظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٩٨ .
[٥] الكليات: ٤١٤ .

وتجدرُ الإشارةُ الى أَنَّ مصطلحَ الخبرِ ورد في علومٍ متعدّدةٍ: في النحوِ والبلاغة والحديث، ففي النحو هو ((هو "الجزءُ الذي حصلت به" أَو بمتعلقه "الفائدة" التامة "مع مبتدأ غير الوصف المذكور))[١].

وفي علم البلاغة يُعرَّفُ الخبرُ بأَنَّه: ((كلامٌ يحتملُ الصدق والكذب لذاته، وإن شئت فقل «الخبرُ هو ما يتحقّق مدلولهُ في الخارج بدون النطق به»...))[٢].

في حين الخبر في علم الحديث هو كل ما أُضيفَ الى النبي صلى الله عليه وسلم، ويشمل المتواتر الذي ((يفيدُ العلم، وإفادةُ الخبرِ العلم إما أَن تكون بقرائن محتفة، أَو بما سميناه خبر الكافة عن الكافة ونحو ذلك، فالذي يحتاج إلى نظر في الأَسانيد هذا لا بُدَّ وأَن تكون هناك قرائن تحتف بالخبر، هذه القرائن إذا احتفت أَفادنا ذلك الخبر العلم))[٣] .

ولا نرى داعيًا للخوضِ في تفصيلات ذلك؛ إذ إنَّ اهتمامَنا ينصبُّ على الخبرِ من منظورِ علمِ النحوِ لا من منظورِ الحديثِ الشريفِ، غير أَنَّنا أَوردنا هذا التعريف؛ لأَنَّ المصطلحَ مشتركٌ بين النحوِ والبلاغةِ والحديثِ.

وبناءً على ذلك، يكون موضوع بحثنا (الخبر النحوي)، وهو الجزء الذي يتم به تحقق الفائدة، ويكوّن مع المبتدأ جملة تامة، والأَنواع المعروفة للخبر في النحو هي: الخبر المفرد، الخبر الجملة، والخبر شبه الجملة، وتركّز هذه الدراسة على (الخبر الجملة)، محددةً نطاق البحث في اشتراطات النحويين فيه ودلالتها، دون التطرّق إلى الخبر المفرد أَو شبه الجملة، تحقيقًا للتركيز على الموضوع المحوري للبحث.

٢. مفهوم الخبر الجملة[٤]:

الأَصلُ في الخبرِ أَن يكون مفردًا، كما يدلُّ على ذلك قولُ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((والذي يدلّ على أَنَّ المفرد أَصلٌ والجملة فرعٌ عليه أَمرانِ: أَحدهما أَنَّ المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أَوَّل

---

[١] شرح التصريح، للأَزهري: ١/ ١٩٨ .
[٢] جواهر البلاغة، للهاشمي: ٥٥ .
[٣] شرح نخبة الفكر، لسعد الحميد: ١/ ٥٢ ــ ٥٥ .
[٤] يذكر ابن يعيش نصًا يوضح تقسميات الخبر الجملة، إذ يرى أَنَّ الجملة أَربعة أَقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وأَنَّ هذا التقسيم في أَصله راجع إلى ضربي الجملة الاسمية والفعلية، معللاً بأَنَّ الشرطية في أَصلها مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرفية في أَصلها خبر وهو (استقر)، المتكون من الفعل والفاعل. يُنْظر: شرح المفصل: ١/ ٢٢٩، ويُنْظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١٥.

والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأَصل، والجملة فرع عليه...))[١].

ولكن قد تقع الجملة موقع المفرد فيُعربُ بحسبِ موقعها الإعرابي، ويمكن تحديد مفهوم الخبر الجملة بالرجوع إلى تعريفات النحويين، فمن ذلك قول مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ): ((الخبر الجملة ما كان جملة فعلية، أَو جملة اسمية))[٢]، ويضيفُ عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) توضيحًا أَكثر تفصيلًا: ((لخبر الجملة: كلمتانِ أَساسيتانِ لا بُدَّ منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله أَو نائب فاعله؛ فى مثل: فُرِحَ الفائزُ، وأُكرِمَ النابغُ، وتسمّى هذه الجلمة: (فعلية)؛ لأَنَّها مبدوءة- أَصالة- بفعل، وكالمبتدأ مع خبره، أَوما يغنى عن الخبر فى مثل: المال فاتن. وهل الفاتن مال؟ وتسمّى هذه الجملة: اسمية؛ لأَنَّها مبدوءة أَصالة باسم))[٣].

ومن ذلك نستنتجُ أَنَّ الجملة قد تكونُ اسمية، متكوّنة من المبتدأ والخبر، أَو فعلية، متكوّنة من الفعل والفاعل والمفعول به- إذا كان الفعل متعديًا- ثُمَّ تقعُ هذه الجملة – الاسمية أَو الفعلية- في موقع الخبر الذي يكون في أَصل وضعه مفردًا متممًا للفائدةِ مع المبتدأ.

ومع ذلك، لما كان للخبر الجملة معنىً ودلالةً مختلفةً عن الخبر المفرد، فإنَّ يُختار أَحيانًا مكان المفرد ليضفي على المبتدأ مدلولًا أَوسع أَو أَكثر تحديدًا، وهو ما سنقف عليه في المبحث القادم بعون الله، بعد دراسة (اشتراطات النحويين للخبر الجملة)، مع بيان دلالة الجملة التي حلّت محل الخبر المفرد، ولماذا يختار المتكلم الجملة بدل المفرد، كما في أَمثلة: (الشمسُ تشرقُ) بدل (الشمسُ مشرقةٌ)، و(الكذبُ حبلُهُ قصيرٌ) وغيرها من الجمل التي تظهر الفرق الدلالي بين الخبر المفرد والجملة.

المبحث الثاني: اشتراطاتُ النحويين في الجملة الواقعة خبرًا

نتناول في هذا المبحث وقوع الجملتين – الاسمية والفعلية- موقع الخبر، والشروط التي أَوردها النحاة لتصحيح وقوعهما خبرًا.

إذ ذكرنا في نهاية المبحث الأَوَّل أَنَّ الأَصل في الخبر أَن يكون مفردًا كما في المثال: اللهُ عادلٌ، غير أَنَّ الجملتين الاسمية والفعلية قد تقعانِ موقع الخبرِ كما في: اللهُ يحبُّ العدلَ، والكذبُ حبلُهُ قصيرٌ،

---

[١] شرح المفصل: ١/ ٢٢٩.
[٢] جامع الدروس العربية: ٢/ ٢٦٤ .
[٣] النحو الوافي: ١/ ٤٦٦ .

وفي هذه الحالة، يكون للجملة الاسمية والفعلية موقعٌ من الإعراب، أَلا وهو الرفعُ، وذلك لأَنَّها حلّت محل الخبر المفرد، والخبرُ محله الرفع، وهو ما يؤكد أَنَّ الخبر المفرد هو الأَصل، والجملة الخبرية فرع عليه[١].

وعندئذٍ لا بُدَّ للجملة الواقعة خبرًا من رابط يربطها بالمبتدأ، كي تؤدي معنى تامًا، وإلَّا بقيت الجملة مفككةً بلا معنى، وكأَنَّها جملتان منفصلتان، فقد أَشار ابن يعيش إلى هذا المعنى بقوله: ((فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرًا وتصير الجملة من تمام المبتدأ، وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ، ولا تكون خبرا عنه، ألا ترى أنك لو قلت: زيد قام عمرو، لم يكن كلامًا لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك؛ لم يكن بد من العائد))[٢]، ومن هنا يتّضح أَنَّ الرابط يؤدي وظيفة جوهرية، فهو أَشبه بالعامل الذي يوحِّد بين المبتدأ وجملة الخبر، سواء كانت الاسمية أَم الفعلية، وقد علَّل الرضي (ت ٦٨٦هـ) هذا الشرط بقوله: ((وإنَّما احتاجت إلى الضمير، لأَنَّ الجملة في الأَصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر))[٣]، ومن ثَمَّ فقد تنبَّه الأَوائل من علمائنا إلى هذه القضية الدقيقة، فأَثبتوا شروطًا محددةً ينبغي توافراها في كلِّ من الجملة الاسمية والفعلية ليصحَّ وقوعهما موقع الخبر، ويستقيم بذلك التركيب في بنائه ودلالته.

ومن أَبرز تلك الشروط أَن تتضمّن الجملة الاسمية أَو الفعلية رابطًا يربطها بالمبتدأ، إذ لولا هذا لاستقلّت عنه وبقيت عنه مفككةً بلا ارتباط، ومن الروابط التي عدّها النحاة وأَولَوها عنايةً خاصّة ما يأتي:

المطلب الأَوَّل: الرابط (الضمير والفاء)

١. **الضمير:** يُعدُّ الضمير من أَوضح الراوبط التي تصل بين المبتدأ والجملة الواقعة خبرًا، سواء أكانت اسمية أَم فعلية، وسواء أكان الضمير ظاهرًا متصلاً أَم مستترًا مقدّرًا، ويتجلّى ذلك بوضوح في قولنا: الله يحبُّ العدلَ، إذ جاء الخبر جملة فعلية (يحبُّ العدلَ)، وقد اشتمل على ضمير مستتر تقديره (هو) وهو الفاعل، عائدٌ إلى لفظ الجلالة (الله) الذي وقع مبتدأ، فالضمير هنا هو الرابط الذي وحّد بين المبتدأ والخبر، وجعل الجملة في موضعها الصحيح.

---

[١] يُنْظر: شرح المفصل: ١/ ٢٢٩، وتُعدُّ الجملةُ الخبريَّةُ من الجملِ ذاتِ المحلِّ الإعرابي، ذلك أَنَّ الجملَ في العربيةِ تنقسمُ إلى ما له محلٌّ من الإعراب، وما لا محلَّ له، ولمّا كانت الجملةُ الخبريَّةُ واقعةً موقعَ الخبرِ، والخبرُ رُكنٌ إسناديٌّ له محلٌّ مُقدَّرٌ في التركيب، اكتسبت الجملةُ الخبريَّةُ حكمَه، فصارت من الجُمَلِ التي يُقدَّر لها محلٌّ من الإعراب تبعًا لوظيفتها النحوية وموقعها في السياق. يُنْظر: مغني اللبيب: ٥٣٦.

[٢] شرح المفصل: ١/ ٢٣٠.

[٣] شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٨.

وكذلك في نحو قولنا: الكذبُ حبلُهُ قصيرٌ، فقد وقع الخبر جملة اسمية (حبلُهُ قصيرٌ)، وقد تضمَّنت ضميرًا ظاهرًا متصلاً هو (الهاء) في كلمة (حبلُهُ)، وهو ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ (الكذبُ)، وبهذا تحقق الارتباط الذي لولاه لبقي التركيب جملتين منفصلتين، وقد نبّه سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذه القاعدة بقوله: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه فى موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق... ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وأَمَّا ثمود فهديناهم﴾، وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً فى المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء))[١].

وقد أَكّد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ضرورة وجود الضمير الرابط بين المبتدأ وخبره الجملة، مبيّنًا أَثره في وحدة المعنى، إذ يقول: ((ومن ذلك أَنَّك تقول: ذهب أَخواك، ثُمَّ تقول: أَخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدمًا لكان موحدًا، وإنَّما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير كان أَو خافضًا أَو ناصبًا، فقولك: عبد الله قائم، بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به))[٢].

وهذا يدلُّ على أَنَّ الضمير هو الذي ينهض بمهمّة الربط بين المبتدأ وخبره، إذ لولاه لانفصلت الجملة عن أَصلها، وفُهِم كلّ منهما على أَنَّه كلام مستقل[٣].

قد يُحذَف الضمير من الخبر إذا كان مطابقًا للمبتدأ في المعنى، بحيث يقوم التطابق الدلالي مقام الذكر اللفظي، كما في قولهم: نُطقي اللهُ حسبي، وقد نبّه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) إلى هذا، فقسّم خبر المبتدأ إلى ما يكون عين المبتدأ في المعنى فلا يظهر فيه ضمير، وما يكون غيره فيلزم إظهار الضمير فيه، وعدّ ما عدا هذين القسمين فاسدًا في العربية، كما حذّر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) من التوسّع في تقدير الضمائر دون قرينة، ورأى أن الإضمار بلا دليل يؤدّي إلى تحكّمٍ مرفوضٍ في التحليل النحوي[٤].

إذ أكد الرضي أَنَّ ((الضمير الرابط يجوز حذفه قياسًا وسماعًا، فالقياس في موضع وهو أَن يكون الضمير مجرورًا بمن والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأَوَّل، نحو: البُرّ: الكُرّ بستين، أَي: الكُرّ منه؛ لأَنَّ جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معًا...))[٥].

---

[١] الكتاب: ١/ ٨١ .
[٢] المقتضب: ٤/ ١٢٨ .
[٣] يُنْظر: شرح المفصل: ٢٣٠، ويُنْظر: شرح الرضي:١/ ٢٣٨.
[٤] يُنْظر: الأُصول في النحو: ١/ ٦٢ ، والخصائص: ١/ ١٠٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١١٥.
[٥] شرح الرضي: ١/ ٢٣٨ – ٢٣٩ .

ومضى الرضي فبيّن أَنَّ الضمير الرابط قد ((يُحذف أَيضًا قياسًا إذا كان الضمير منصوبًا مفعولًا به والمبتدأ " كل " قال:

قد أصبحت أُمُّ الخيارِ تُدعى عليَّ ذنبًا كلُّه لم أَصنع[١]

... قال: لأَنَّ " كلهم ضربت " بمعنى الجحد، أَي: ما منهم إلَّا ضربت))[٢].

غير أَنَّ هذا التقرير لم يسلم من نقد، إذ جاء السيرافي (ت ٣٦٨هـ) – كما نقل عنه الرضي– ليعترض على حجية هذا الاستلال محتجًّا بأَنَّ كل موجب يمكن ردّه إلى معنى الجحد، كما في قولنا: زيدٌ ضربتُ، الذي يصحّ تأويله: ما زيدٌ إلَّا مضروب، ومن ثَمَّ يرى السيرافي أَنَّ تعليق الجواز بمعنى الجحد لا ينهض دليلًا مقنعًا، وأَنَّ الأَمر في نهاية المطاف مردّه إلى السماع الفصيح عن العرب لا إلى القياس مطّرد[٣].

وقد ورد نظير ذلك في القران الكريم والحديث الشريف، قال تعالى: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠]، فدعواهم: مبتدأ، وسبحانك: معمول لفعل محذوف، أَي: نسبّح سبحانك، والجملة خبر، وهي في المعنى عين المبتدأ، فلم يُحتج إلى رابط ضمير، وعلى النهج نفسه ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّه قال: "أَفضل ما قلت أَنا والنبيون من قبلي: لا إلهَ إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير"[٤]، فلمّا كانت الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى، فاستُغني عن الضمير الرابط[٥].

يبدو لنا أَنَّ المسوِّغ لحذف الرابط الضمير في حال كون المبتدأ هو نفس الخبر أَنَّه يجوز حذف إحدى الجملتين والاستغناء بالأخرى، ففي قولنا: نطقي الله حسبي، يمكن الاستغناء فيه بجملة (الله حسبي) وحدها لتعطي المعنى التام، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المبتدأ، على خلاف قولنا: الكذبُ حبلُهُ قصيرٌ، اذ لا يسوّغ حذف الضمير من (حبلُهُ قصيرٌ) والاكتفاء بالمبتدأ والخبر الثاني، لما يفضي إليه ذلك من اختلال التركيب.

---

[١] **البيت من الرجز، لأَبي النجم العجلي، في**: الكتاب: ١/ ٨٥، وخزانة الأَدب: ١/ ٣٥٩.
[٢] شرح الرضي: ١/ ٢٣٨ – ٢٣٩ .
[٣] يُنْظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٣٨ – ٢٣٩ .
[٤] رواه ابن مالك في الموطأ في (باب ما جاء في الدعاء)، الرقم: ٥٠٠، ص: ١/ ٢١٤- ٢١٥.
[٥] يُنْظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ٩٣ .

ويجوز حذف الضمير الرابط أَيضًا إذا عُلم من السياق، فيستغنى عن ذكره بشرط إذا أَمن اللبس، كقولهم: السمن منوان بدرهم، والتقدير: منوان منه بدرهم[١].

ومن ثَمَّ، خلص النحاة إلى أَنَّ الرابط إذا كان ضميرًا، فإنَّه يؤتى به لفظًا أَو تقديرًا، وقد يحذف إن دلَّ عليه السياق ولم يختل معنى الجملة[٢]، ((ويشترط في الضمير أَن يكون مطابقًا للمبتدأ السابق فى التذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية، والجمع))[٣].

وقد وسّعَ الأُشموني (ت ٩٠٠هـ) دائرة الروابط فجعل من صورها أَن تقع ((بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها: إما معطوفة بالفاء، نحو: زيد مات عمرو فورثه... أَو الواو، نحو: زيدٌ ماتت هند وورثها، وإمَّا شرطًا مدلولًا على جوابه بالخبر، نحو: زيدٌ يقوم عمرو إن قام))[٤].

٢. **الفاء:** الفاء من الروابط البارزة بين المبتدأ والخبر إذا وقع الخبر جملة، وقد أَفاض السيوطي (ت ٩١١هـ) في بيان أَصلها، إذ قرّر أَنَّ الخبر في طبيعته لا يلحقه شيء؛ لأَنَّه متصل بالمبتدأ ومتم لمعناه، غير أَنَّه إذا نُظر في المبتدأ على أَنَّه ذو معنى شرطي جاز أَن تلحق الفاءُ خبره، لتكون علامة على هذا المعنى الكامن[٥].

ومن ثَمَّ فالفاء تقع رابطة بين المبتدأ والخبر الجملة بشرط اشتمال المبتدأ على معنى الشرط، وقد وضّح سيبويه هذا الأَصل بقوله: ((وقد يحسن ويستقيم أَن تقول: عبدُ الله فاضربْه، إذا كان مبينًا على مبتدإ مظهر أَو مضمر، فأَمَّا فى المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئت لم تظهر (هذا)، ويعمل كعمله إذا أَظهرته، وذلك قولك: الهلالُ واللهِ فانظر إليه، كأَنَّك قلت: هذا الهلالُ، ثُمَّ جئت بالأَمر، وممّا يدلك على حسن الفاء ههنا أَنك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل))[٦]، فالمعنى أَنَّ الفاء دخلت على الخبر الجملة ايحاءً بالشرطية التي تضمنّها المبتدأ، فكأن الخبر جوابٌ وجزاءٌ لجملة الشرط (المبتدأ)، يعضدّ ذلك قول سيبويه: ((... فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

---

[١] يُنْظر: شرح المفصل: ١/ ٢٣٣ .
[٢] يُنْظر: شرح الأُشموني: ١/ ١٨٤– ١٨٥، ويُنْظر: شرح الرضي: ١/ ٢٣٨.
[٣] النحو الوافي: ١/ ٤٦٨.
[٤] شرح الأُشموني: ١/ ١٨٦.
[٥] يُنْظر: همع الهوامع: ١/ ٤٠٣.
[٦] الكتاب: ١/ ١٣٨.

[البقرة: ٢٧٤]، ومن ذلك قولهم: كل رجل يأتيك فهو صالح، وكلّ رجلٍ جاء فله درهمان؛ لأَنَّ معنى الحديث الجزاء))[١].

والملاحظ أَنَّ الفاء لا تقتصر على الخبر الجملة الخبرية، بل ترد أَيضًا في الأَخبار الطلبية، نحو الأَمر (اضربه)، أَو النهي، أَو الدعاء كما في قولهم: اللّهم زيدًا فاغفر له[٢]

يتبيَّنُ من استقراء كلام النحاة أَنَّ الفاء لا تدخل على الجملة الواقعة خبرًا إلَّا إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط، إذ تكون الجملة الخبرية آنذاك في منزلة جواب الشرط، أَمَّا إذا خلا المبتدأ من هذا المعنى فإنَّ دخول الفاء على الخبر مجانبًا للصواب كزيد وعمرو، وفي هذا السياق يصرّح ابن يعيش بقوله: ((اعلم أَنَّ الأَسماء على ضربين: منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء، فالأَوَّل نحو: (زيد، وعمرو) وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره، تقول: زيد منطلق، ولو قلت: زيد فمنطلق، لم يجز))[٣].

وهنا يؤكّد ابن يعيش أَنَّ الفاء إنَّما ترتبط بالبنية الشرطية، ولا يصحّ إقحامها في غير موضعها.

وقد ذهب أَبو الحسن الأَخفش (ت ٢١٥هـ) إلى جواز زيادة الفاء في بعض المواضع، محتجًّا بورودها سماعًا في كلام العرب، كقوله: أَخوك فوجد، بمعنى: أَخوك وجد، وعدّ (الفاء) حينئذ زائدة لا مؤثرة في المعنى، واستشهد على ذلك بالشاهد الشعري:

وقائلةٍ: خَولانُ فانكِح فتاتهم وأكرومةُ الحَيَّينِ خِلوٌ كما هِيا[٤]

غير أَنَّ جمهور النحاة لا يرون الزيادة هنا خالصة، بل يعدّون الفاء محمولةً على دلالة ضمنية للشرط أو الجزاء[٥].

وقد ذكر السيوطي شروط الجملة الواقعة خبرًا، التي تتصل بالفاء لايتسع المقام لذكرها [٦].

وفي هذا السياق يضيف الأُشموني بسطًا في تقرير وظيفة الخبر، إذ يرى أَنَّ الخبر الجزء ((المتم الفائدة: ومفردًا يأتي، ويأتي جمله... حاوية معنى الذي سيقت له، "ومفردًا يأتي" الخبر، وهو الأَصل، والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة، كبر، وشاهدة. "ويأتي جمله" وهي فعل مع فاعله، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ

---

[١] المصدر نفسه: ١/ ١٤٠.
[٢] يُنْظر: المصدر نفسه: ١/ ١٤٢.
[٣] شرح المفصل: ١/ ٢٥٠.
[٤] **البيت من الطويل، بلا نسبة، في:** الكتاب: ١/ ١٣٩، وخزانة الأَدب: ١١/ ٦١.
[٥] يُنْظر: شرح المفصل: ١/ ٢٥٠، وشرح الأُشموني: ١/ ١٨٣.
[٦] يُنْظر: همع الهوامع: ١/ ٤٠٤.

قام أَبوه، أَو مبتدأ مع خبره، نحو: زيدٌ أَبوه قائمٌ، ويشترط في الجملة أَن تكون (حاوية) معنى المبتدأ الذي سيقت خبرًا (له) ليحصل الربط))[1].

يذهب الأُشموني إلى أَنَّ ربط الخبر بالمبتدأ يتحقق بظهور الضمير أو تقديره، أو بحذف الضمير مع قيام قرينةٍ عليه، ويرجّح أن الضمير محذوف لا معوَّض عنه بـ(أل)، ردًّا على من جوّز العوض.

وقد يتحقق الربط بالإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أَو بإعادة المبتدأ لفظًا، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، أو بمعناه كما قال أَبو الحسن في نحو: زيدٌ جاءني أَبو عبدالله، إذا كانت الكنية راجعة إليه، بل قد يقوم مقام الرابط عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل[2].

وعليه، يتبيّن أَنَّ (الفاء) في الخبر ليست وصلة لفظية فحسب، بل هي أَداة دلالية تكشف عن الشرط المضمر في المبتدأ، فتحوّل الخبر إلى جوابه وجزائه؛ ومن هنا جاء تشبيه سيبويه دخولها في الخبر بدخولها في جواب الشرط. غير أنّ هذا لا يغني عن الرابط الضميري أو ما يقوم مقامه، إذ هو عماد الربط النحوي واللغوي، وبدونه يختلّ نظام التركيب ويضعف اتساق المعنى، إذ هو الميزان الذي يُعيد إلى التركيب توازنه، ويُضفي على العلاقة بين المبتدأ والخبر تمامها وكمالها.

المطلب الثاني: الرابط (اسم الإشارة وإعادة لفظ المبتدأ)

١. **اسم الإشارة:** ممّا يُذكر في هذا الباب أَنَّ الأَصل في الرّابط بين المبتدأ والخبر الجملة هو الضمير، إذ به يكتمل المعنى ويتماسك التركيب، غير أَنَّ النحاة لم يحصروه فيه وحده، بل أَجازوا مجيء روابط أُخرى، كالفاء- وقد تقدّم بيانها- واسم الإشارة، وقد قيّد السيوطي هذا الباب بأَن يكون المبتدأ (موصولًا أَو موصوفًا)، وأَن يُؤتى باسم إشارة للبعيد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأَعراف: ٢٦][3].

---

[1] شرح الأُشموني: ١/ ١٨٤.
[2] يُنْظر: شرح الأُشموني: ١/ ١٨٥.
[3] يُنْظر: همع الهوامع: ١/ ٣٧٢.

وقد بيَّن ابنُ جني أَنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرًا عن المبتدأ قد تخلو من الضمير العائد إليه، مستشهدًا بقولهم: (لم يَخَفْني الرَّجلُ الظَّلومُ)، إذ لا رابط فيه بين الخبر والمبتدأ، وعلَّل ذلك بأَنَّ الضمير –إن وجد– يكون على شريطة التفسير، ضعيفًا في مقام الإسناد، فلا يُوصَف ولا يُؤكَّد ولا يُعطَف عليه ولا يُبدَل منه، لافتقاره الدائم إلى ما يفسِّره ويبيّنه، وعلى هذا النحو يجري كثيرٌ من الاستعمالات، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، حيث خلا الخبر من عائدٍ صريحٍ إلى المبتدأ[١].

ويُضيف صاحب الكنَّاش (ت ٧٣٢هـ) أَنَّ الرّابط قد يتجلّى– فضلاً عن الضمير والفاء– في اسم الإشارة، أَو في إعادة المبتدأ، أَو في ضمير الشأن، إلَّا أَنَّ هذه الروابط– على أَهميتها– تظلّ أَقلّ ورودًا في الاستعمال من الضمير والفاء، لِما لهما من أَصالة ورسوخ في بنية الجملة العربية[٢].

ثُمَّ يرى أَبو الفداء أَنَّ الأَصل في الخبر الجملة أَن يتضمّن ضميرًا عائدًا على المبتدأ، غير أَنَّ هذا الضمير قد يُستغنى عنه في مواضع مخصوصة: كأن تكون الجملة عين المبتدأ في المعنى، كما في الضمير الشأن نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أَو يقوم مقامه ما يُغني عنه، كاسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ﴾، أَو يُحذف للعلم به، وأُمن اللبس، نحو: السمنُ منوانٍ بدرهمٍ، وهنا يكون (السمن) مبتدأ، و(منوان) مبتدأ ثانٍ، و(بدرهم) خبر المبتدأ الثاني، والجملة برمّتها خبرًا عن (السمن)، في حين يُقدَّر الضمير (منه) صفةً لازمة لـ(منوان) ليصحّ الابتداء بالنكرة، والتقدير: منوانٌ منه، ونظيره قولهم: البرّ الكرّ بستين، فالمحذوف (منه) في موضع نصبٍ على الحال.

ويوضّح أَيضًا أَنَّ الظروف إذا وقعت أَخبارًا فهي في الغالب مقدّرة بجملة فعلية محذوفة، نحو: زيد في الدار، وزيد عندك، لأَنَّ الظرف لا يعمل بنفسه وإنَّما يعمل بواسطة فعل مضمر، والتقدير: زيد استقرّ في الدار، أَو حصل عندك، ونُقل الضمير المستكنّ في الفعل إلى الظرف، فصار التركيب في حكم الجملة، بينما ذهب فريق آخر إلى أنّ التقدير اسم فاعل، أَي: زيد مستقرّ في الدار، فيكون الخبر حينئذٍ مفردًا لا جملة[٣].

تجدر الإشارة إلى أَنَّ النحاة قد ذكروا شروطًا متعدّدة في هذا الباب، غير أَنَّا اقتصرنا على أبرزها وأَكثرها ورودًا في الاستعمال، إذ هي التي يكثر تحققها ويُبنى عليها الحكم، فاكتفينا ببيانها دون استقصاء سائر الشروط الفرعية.

---

[١] يُنْظر: الخصائص: ١/ ١٠٧.
[٢] يُنْظر: الكنّاش: ١/ ١٤٧.
[٣] يُنْظر: الكناش: ١/ ١٤٧- ١٤٨

٢. إعادةُ لفظِ المبتدأ:

أَشار الأُشموني إلى أَنَّ من أَساليب الخبر إعادةَ لفظ المبتدأ نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾، كما قد تُعاد بمعناه لا بلفظه، نحو: زيد جاءني أَبو عبد الله، إذا كانت الكنية (أَبو عبدالله) عائدةً إلى المبتدأ (زيد)[١].

وبيَّن ابن السراج ذلك بمثالٍ مطوَّلٍ، فقال: من ذلك قولهم: زيدٌ هندٌ العمرانُ منطلقان إليهما من أَجله، فـ(زيد) مبتدأ أَوَّل، و(هند) مبتدأ ثانٍ، و(العُمران) مبتدأ ثالث، ولكلٍّ من هذه المبتدآت خبرٌ، فـ(هند) وما بعدها خبرٌ عنها، و(العُمران) وما بعدهما خبرٌ لهما، ثُمَّ يُحكم على الجميع في النهاية بأَنَّه خبرٌ عن (زيد)، والرابط الذي أَعاد الذكر إلى هذه المبتدآت هو الضمائر: فالهاء في (من أَجله) تعود إلى (زيد)، والهاء في (إليها) تعود إلى (هند)، والمنطلقان هما (العُمران)، وفيهما ضميرهما.

ثُمَّ يقرّر ابن السراج قاعدةً مهمّة، وهي أَنَّه إذا طال الكلام عن المبتدأ واستوفى تراكيب عديدة، ثُمَّ وُجد فيه رابط يعيد المعنى إلى المبتدأ، جاز أَن يُجعل جميع ذلك خبرًا عنه، نحو: عبدُ الله قام رجلٌ كان يتحدّث مع زيدٍ في داره، فجملة (قام رجل) كلّها خبرٌ عن (عبد الله)، وذلك بفضل الهاء في قوله (في داره)، إذ رجعت إلى المبتدأ، ولو وُضع موضع هذه الجملة مفردٌ نحو (منطلقًا) لكان مرفوعًا، فدلَّ ذلك على أَنَّ موضع الجملة رفع.

ويخلص ابن السراج إلى أَنَّ خبر المبتدأ قد يأتي على أَربعة أوجه: اسمًا، أَو فعلًا، أَو ظرفًا، أَو جملةً[٢].

المبحث الثالث: أنواع الخبر الجملة ودلالته

المطلب الأَوَّل: أَنواع الخبر الجملة

لا يقتصر وقوعُ الجملةِ خبرًا على الاسميةِ والفعليةِ فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى غيرهما، ليشمل الجملةَ الشرطيةَ، والظرفيةَ، والطلبيةَ، وجميعُ هذه الأَنواع تقع خبرًا للمبتدأ على تقدير فعلٍ مناسبٍ، كـ (استقرَّ) أَو ما يؤدّي المعنى المراد من السياق، وقد أَشار ابن يعيش إلى هذا مستندًا إلى قسمة أَبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، إذ قال: ((واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية،

[١] يُنْظر: شرح الأُشموني: ١/ ١٨٥.
[٢] يُنْظر: الأُصول في النحو: ١/ ٦٥.

وظرفية، وهذه قسمة أَبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية، لأَنَّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل، فمثال الجملة الفعلية: زيد قام أَبوه، فـ(زيد) مرتفع بالابتداء، و(قام) في موضع خبره، وفيه ضمير يرتفع بأَنَّه فاعل كارتفاع (الأَب) في قوله: زيد قام أَبوه، وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ...))[1].

وانطلاقًا من هذا الأَساس، سنعرضُ في الصفحات الآتية لهذه الأَنواع من الجمل التي ترد خبرًا للمبتدأ، مستضيئين بأَقوال النحاة، مع الاقتصار على بيانها دون الإغراق في تفاصيلها، إذ ليس غرضنا هنا استقصاء الأَنواع بقدر ما هو الوقوف على الدلالات التي تؤديها، وإليكم انواع تلك الجمل التي تقع خبرا للمبتدأ:

١. الجملة الاسمية:

يرى الدكتور فاضل السامرائي أَنَّ الأَصل في الجملة الدالة على الثبوت أَن يُقدَّم المبتدأ ثُمَّ يُسند إليه الخبر، كما في قولنا: محمدٌ قائمٌ، وهو ما يبرز الفرق الجوهري بين الخبر المفرد والخبر بالجملة الفعلية.

أَمَّا إذا وقع الخبر جملة اسمية، فيكون تقديم المبتدأ واجبًا ليُخبَر عنه، غير أَنَّ المسند لا يأتي مفردًا، بل جملةً تامةً، وهو توكيد لثبوت الحكم للمبتدأ، كما في: محمدٌ أَخوه قائمٌ، حيثُ أُسند إلى (محمد) جملة اسمية تامّة هي (أَخوه قائم)، ويجري في هذا الباب ما يجري في تركيب المبتدأ والخبر بوجه عام.

وإن قيل: زيدٌ أَخوه يعيله، كانت جملة الخبر من باب تقديم المسند إليه لغرض بلاغي، كالتخصيص أَو التوكيد ونحوهما، أَمَّا إذا قُدّمَ بعض أَجزاء الجملة أَو أُعيد تركيبها، كما في: محمدٌ قائمٌ أَخوه، احتمل الخبر وجهين:

أَولهما: أَن يكون من باب الإخبار بالمفرد (قائم)، مع إرادة بيان الثبوت في نسبة القيام إلى الأَخ.

وثانيهما: أَن يكون من باب تقديم الخبر (قائم) على المبتدأ الثاني (أَخوه)، تحقيقًا لأَغراض التقديم البلاغية[2].

---

[1] شرح المفصل: ١/ ٢٢٩- ٢٣٠.

[2] يُنْظر: معاني النحو: ١/ ١٨٨.

وبالنظر في هذه الأمثلة، يترجَّح أَنَّ الجملة الاسمية الواقعة خبرًا أَقوى دلالة على الثبوت والاستقرار من الخبر المفرد؛ إذ إنَّ تعدد عناصرها وتركيبها الإسنادي يُكسبها رسوخًا معنويًا أَبلغ، ويُضفي على نسبة الحكم للمبتدأ مزيدًا من التوكيد والوضوح.

٢. الجملة الفعلية:

يشير سيبويه إلى أَنَّ البناء الإسنادي للجملة الفعلية يقوم على تقديم الاسم ليكون مبتدأ، ثُمَّ يُبنى الفعل مرتبطًا بالضمير المستتر، كما في قوله: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه فى موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو فى موضع هذا الذى بنى على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء))[١].

ويضيف سيبويه أَنَّ البناء على الاسم يكون حسنًا إذا كان الاسم مشغولًا بالمضمر، وإلَّا لم يكن التركيب مناسبًا صحيحًا، ومثال ذلك ما جاء في القرآن الكريم: ﴿وأَمَّا ثمود فهديناهم﴾، حيثُ يُبنى الفعل على الاسم لإظهاره متصلًا بالمضمر، ولولا المضمر لما صحّ البناء.

كما يوضّح أَيضًا أَنَّ الاسم هنا يُبنى على المضمر الذي يُفسر الفعل، أَي: أَنَّ (زيد ضربته) تعادل ضمنيًا: ضربت زيدًا (ضربته)، إلَّا أَنَّ الفعل لا يظهر صراحة للاستغناء عنه، فيصبح الاسم مبنيًا على المضمر المشار إليه، وهذا يوضّح العلاقة الجوهرية بين الاسم والفعل في الجملة الفعلية، ودور الإضمار في إتمام المعنى الإسنادي وضمان تماسك التركيب اللغوي[٢].

٣. الجملة الشرطية:

يبين ابن يعيش في تناوله للجملة الشرطية أَنَّ موقعها من الخبر يختلف عن بقية الأَنواع، إذ يرى أَنَّ قولنا: محمدٌ إن يقم أَقم معه، يعدُّ جملة شرطية ذات تركيب أَصلي فعليّ، حيث يكفي الفعل مع فاعله لتكوين جملة تامة نحو: قامَ محمدٌ، إلَّا أَنَّ دخول أَداة الشرط غيّر من طبيعتها الوظيفية، إذ ربطت بين جملتي الشرط والجزاء وجعلتهما كأنهما جملة واحدة في الحكم والدلالة، تمامًا كما هو الحال في علاقة المبتدأ بالخبر؛ فالمبتدأ لا يكتمل معناه إلا بذكر الخبر، وكذلك الشرط لا يستقل بدلالته إلا إذا اقترن بجزائه.

---

[١] الكتاب: ١/ ٨١.
[٢] يُنْظر: الكتاب: ١/ ٨١.

وبسبب هذا الالتحام بين الشرط والجزاء، جاز أَن يعود الضمير إلى المبتدأ من إحدى الجملتين دون أن يُلزم بتكراره في الأخرى؛ كما في قولنا: محمدٌ إنْ تكرمه يشكرك زيدٌ، إذ نجد الهاء في (تكرمه) عائدة على (محمد)، بينما لم يرد في جملة الجزاء ضمير يعود إليه، ولو ورد لكان سائغًا غير واجب. ويؤكد ذلك مثال آخر: محمدٌ إن يقم أَكرمه، ففي فعل (يقم) ضمير يعود على (محمد)، وكذلك الهاء في (أَكرمه) عائدة إليه، وهو ما يكشف عن مرونة البنية الشرطية في استيعاب الرابط الضميري من أَحد جزأيها أَو كليهما، دون إخلال بانسجام المعنى[١].

٤. الجملة الظرفية:

يُفصّل ابن يعيش في القول على أَنَّ الظرف ينقسم على نوعين: ظرف زمان وظرف مكان، معتبراً أَنَّ حقيقة الظرف هي ما كان وعاءً، وسُمّي الزمان والمكان ظروفاً لكون الحوادث تقع فيهما، ويؤكد أَنَّ الظرف قد يقع خبرًا عن المبتدأ، كما في أَمثلة: زيد خلفك، والقتال اليوم.

وينّوه ابن يعيش أَيضًا إلى أَنَّ المبتدأ نفسه يقسمه على جثة وحدث؛ فالجثة ما كان شخصًا مرئيًا مثل: محمدٌ وعمرو، والحدث ما كان معنى أَو مصدراً كـ: العلم والقدرة، فإذا كان المبتدأ جثة وأَردت الإخبار عنه بالظرف، فلا يكون ذلك إلَّا بظروف المكان، كما في: محمدٌ عندك، وزيدٌ خلفك، أَمَّا إذا كان المبتدأ حدثاً، فإن الإخبار عنه يكون غالباً بظرف زمان، كما في: القتال والخروج، حتى يتوافق مع دلالة المبتدأ ومفهومه، فيحقق استقامة المعنى ووضوح الإسناد بين المبتدأ والخبر الظرفي[٢].

٥. الجملة الطلبية:

أ – وقوع الجملة الطلبية خبرًا:

يشير سيبويه إلى أَنَّ الجملة الطلبية يمكن أن تقع خبرًا عن المبتدأ إذا ارتبطت به بما يُحقق المعنى ويستقيم فيه التركيب، كما في قوله: ((وقد يحسن ويستقيم أَن تقول: عبدُالله فاضربْه، إذا كان مبينا على مبتدإ مظهر أَو مضمر، فأَمَّا في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أَظهرته، وذلك قولك: الهلالُ والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال، ثم جئت بالأمر، وممّا يدّلك على حسن الفاء ههنا أَنَّك لو قلت: هذا زيدٌ فحسن جميل، كان كلامًا جيدًا))[٣].

ويؤكد سيبويه أَنَّ الجملة الطلبية في قولنا: هذا الرجل فاضربه، يصح إذا أُريد به الوصف لا الخبر، وكذلك: هذا زيدٌ فاضربْه، إذ تكون الجملة الطلبية وصفًا للمبتدأ، والفاء رابطة بينهما، ويجوز في

---

[١] يُنْظر: شرح المفصل: ١/ ٢٣٠.
[٢] يُنْظر: شرح المفصل: ١/ ٢٣٠- ٢٣١.
[٣] الكتاب: ١/ ١٣٨- ١٣٩.

نحو: اللذان يأتيانك فاضربهما، النصب أَو الرفع بحسب موقع الاسم، كما يجوز جعله مبتدأ، لأن دخول الفاء على الجملة الفعلية يسوغ جعلها خبرًا، إذ تُرفع الجملة على أنّها مبنية على مظهر أو مضمر، ويمكن أيضًا أَن يُعامل المبتدأ كخبر غير فاعلي، بحيث تكون الجملة الخبرية متممة له، كما لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسنًا، ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز، إذ تدخل الفاء في الخبر لإظهار معنى الجزاء، على نحو ما ورد في القرآن الكريم: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، أَو في الأَمثلة النحوية: كلّ رجلٍ يأتيك فهو صالحٌ، وكلّ رجلٍ جاء فله درهمانِ، حيث تُظهر الجملة الطلبية خبرًا يربط بين المبتدأ والمعنى الجزائي المترتب عليه، فتتحقق بذلك وظيفة الخبر في استكمال دلالة المبتدأ ضمن التركيب الإسنادي[١].

وذهب أَيضًا أَنَّ ((الدعاء بمنزلة الأَمر والنهي، وإنما قيل: (دعاء)؛ لأَنَّه استعظم أَن يُقال: أَمر أَو نهي، وذلك قولك: اللّهم زيدًا فاغفر ذنبَهُ، وزيدًا فأَصلح شأنَه، وعمرًا ليجزه اللهُ خيرًا، وتقول: زيدًا قطع اللهُ يدَهُ، وزيدًا أَمر اللهُ عليه العيش، لأَنَّ معناه معنى: زيدًا ليقطع الله يده... ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأَمر والنهي، ويقبح فيه ما يقبح فى الأمر والنهي. وتقول: أَمَّا زيدًا فجدعًا له، وأَمَّا عمرًا فسقيا له؛ لأَنَّك لو أَظهرت الذى انتصب عليه سقيًا وجدعًا لنصبت زيدًا وعمرًا، فإضماره بمنزلة إظهاره، كما تقول: أَمَّا زيدًا فضربًا، وتقول: أَمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأَمَّا الكافرُ فلعنةُ اللهِ عليه؛ لأَنَّ هذا ارتفع بالابتداء))[٢].

ب – الرابط الضمير في الأَمر:

قد يُؤتَى بالضمير رابطًا بين المبتدأ وخبره إذا كان الخبر جملةً فعليةً إنشائيةً تحمل معنى الأَمر أَو النهي، وقد نَبَّه سيبويه إلى هذا المعنى، مُبيّنًا أَنَّ الإخبار بالفعل الأَمر لا يتحقق إلّا إذا كان في الجملة رابطٌ يَصِل الخبر بالمبتدأ، لأَنَّ فعل الأَمر– في طبيعته الإنشائية– لا يستقل دلاليًّا دون عائدٍ يربطه بالمبتدأ ويُتم به المعنى الإسنادي[٣].

ج – اقتران الجواب بالفاء يوجب رفعه:

من حيثُ الدلالة، تُدخل الفاءُ على الخبر إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط، فتكون رابطةً بين الجملتين ومُشعِرةً بجزاءٍ مترتّبٍ على ذلك الشرط الضمني، أَمَّا من حيثُ العمل النحوي، فإنَّ الفاء تُوجب

(١) يُنْظر: الكتاب: ١/ ١٣٩- ١٤٠.
(٢) الكتاب: ١/ ١٤١- ١٤٢.
(٣) يُنْظر: المصدر نفسه: ١/ ١٤١.

رفعَ ما بعدها على أَنَّه خبرٌ للمبتدأ، كما أَشار إلى ذلك سيبويه بقوله: ((وقال: إن تأتني فأكرمك، أي فأنا أكرمك، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكت عليه؛ لأَنَّه جوابٌ، وإنما ارتفع لأَنَّه مبني على مبتدأ، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ومثله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ومثله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]))[١].

المطلب الثاني: دلالة الخبر الجملة

يتناول هذا المطلب الأَبعاد الدلالية التي تتبدّى حين يَرِد الخبرُ في صورة جملة، خلافًا للأَصل الغالب الذي يقتضي الإفراد، فمجيء الخبر جملةً لا يكون لمجرّد التنويع الأسلوبي، بل يحمل في طيّاته زيادةً في المعنى وتوسّعًا في الإسناد؛ إذ إنَّ الفعل –في طبيعته– يدلّ على التجدّد والحركة والحدوث، بخلاف الاسم الذي يُشعر بالثبات والدوام، ويتجلّى ذلك في نحو قولنا: محمدٌ يكتبُ الدرسَ، ومحمدٌ كاتبُ الدرسِ. فالأَولى تفيد تجدّد الحدث واستمراره، والثانية تثبت صفة الكتابة على وجه الدوام.

ولأَجل هذا الفرق الدلاليّ، أَفرد النحاة –وفي مقدّمتهم ابن يعيش– القول في بيان دلالة الجملة الواقعة خبرًا، إذ يقول: ((اعلم أَنَّ الجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلَّا أَنَّها إذا وقعت خبرًا؛ كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أَنَّه لو وقع المفرد الذي هو الأَصل موقعها، لكان مرفوعًا، والذي يدل على أَنَّ المفرد أَصل والجملة فرع عليه أَمرانِ: أَحدهما أَن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أَوَّل والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثُمَّ وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأَصل، والجملة فرع عليه، والأَمر الثاني أَنَّ المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أَنَّ الفعل مفرد، فكذلك خبر المبتدأ مفرد...))[٢].

وقد أَقمنا هذا الحديث على شواهد قرآنيةٍ بليغةٍ؛ لتكتمل بها الصورة وتتجلّى الدلالة في أَوضح مظاهرها، إذ تمثّل التراكيب القرآنية أنموذجًا رفيعًا في التفنّن الإسنادي وتنوّع أَساليب الخبر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقد علّق سيبويه على هذا التركيب قائلًا: ((وأما قوله عز وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، ، فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، ثُمَّ قال بعد: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾[محمد: ١٥] ، فيها كذا وكذا، فغنما وضع المثل للحديث الذى بعده، فذكر

---

[١] الكتاب: ٣/ ٦٩.
[٢] شرح المفصل: ١/ ٢٢٩.

أخبارا وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مَثل الجنة، أَو ممّا يقص عليكم مَثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أَعلم))[١].

وأَضاف أَيضًا بقوله: ((وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، كأنَّه لما قال جل ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١]، قال: في الفرائض الزانية والزاني، أَو الزانية والزاني فى الفرائض، ثُمَّ قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال: وقائلة: خولان، فانكح فتاتهم ، فجاء بالفعل بعد أَن عمل فيه المضمر، وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، كأنَّه قال: و"فيما فرض عليكم" السارق والسارقة، أَو السارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأَسماء بعد قصص وأَحاديث، ويحمل على نحو من هذا ومثل ذلك: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[النساء: ١٦]))[٢].

ويعضّد ذلك قول المبرد في توجيهه الدقيق لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، إذ قال: ((فقد علمت أَنَّ الأَجر إنَّما وجب بالإنفاق فإذا قلت: الذى يأتيك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أَن تفرد لها وأَنت تريد الجماعة))[٣].

وفي هذا إشارةٌ إلى عمق التناسب بين تركيب الجملة ونوع المعنى المراد، فالأُسلوب القرآني يختار صورة الجملة بحسب مقتضى الحال ودلالة المقام.

ففي آيتي الزنا والسرقة جاء الخبر على هيئة جملة فعلية أَمرية مقترنة بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...﴾، و﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا...﴾، وهذه الصيغة الفعلية– بما فيها من حركية الحدث وتجدد الفعل– تدلّ على استمرار الحكم ودوام نفاذه كلما تحقق سببه، لا على وقوعه مرة واحدة؛ إذ لو جيء بالخبر مفردًا لكان الدالّ أَقرب إلى الجمود والثبوت المحدود، وربما دل على على الجلد مرة واحدة فقط، وهو ما يتنافى مع طبيعة الأحكام الشرعية المستمرة التي تتكرر بتكرر أَسبابها[٤].

أَمَّا في آية الإنفاق، فإن الخبر جاء جملة اسمية في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وهي جملة تدلّ في أَصل وضعها على الثبوت والاستقرار، فكأنَّ الثواب قد تحقّق وثبت لهم ثبوتًا لا يزول، وهو ما يتناسب مع طبيعة الجزاء الأُخروي المؤكد الدائم.

---

[١] الكتاب: ١/ ١٤٣.
[٢] المصدر نفسه: ١/ ١٤٣- ١٤٤.
[٣] المقتضب: ٣/ ١٩٦.
[٤] يُنظر: الكتاب: ١/ ١٤٣.

وبذلك تتجلّى دقّة الاختيار القرآني في اختلاف الأُسلوبين: فالجملة الفعلية جاءت في سياق الحكم الإجرائيّ الدالّ على الحركة والحدوث المستمر، والجملة الاسمية وردت في مقام الوعد والثواب الدالّ على الثبوت والاستقرار، فتكاملت الصورة بين الفعلية والاسمية، لتؤدّي كلٌّ منهما دلالتها الخاصة في مقامها، على نحوٍ من الإعجاز الإسنادي الذي التفت إليه سيبويه والمبرّد من بعده.

يُلحَظ من خلال تتبّع أَقوال النحاة والمفسّرين أَنَّهم قد أَولوا مسألةَ مجيء الجملة الفعلية خبراً، واقترانها بالفاء عنايةً خاصّة؛ لما تنطوي عليه من دلالات نحوية وبلاغية دقيقة، فقد أَفاضت كتبُ التفسير –وعلى رأسها التحرير والتنوير لابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)– في بيان أَثر الجملة الفعلية في تقوية الحكم وتوكيد المعنى، إذ يقول: ((وجاء المسند إليه مُخبرًا عنه بالجملة الفعلية؛ لأَنَّ الإخبار بالجملة الفعلية عن الاسم يفيد تقوّي الحكم، فأريد تقوّي حكم النفي، أَي: أَنَّ عدم تخفيف العذاب عنهم محقّق الوقوع لا طماعية في إخلافه، فحصل تأكيد هذه الجملة كما حصل تأكيد الجملة التي قبلها بالفاء، أَي: فهم يلقون بسرعة في العذاب))[١].

وهذا يؤكد أَنَّ الجملة الفعلية لا تُختار في السياق القرآني عبثًا، بل لتؤدي معنى الحركة والتجدّد والدوام، بخلاف الجملة الاسمية التي تُفيد الثبوت والاستقرار.

أَمَّا عن دلالة الفاء في الجملة الواقعة خبرًا، فقد بيّن سيبويه أَنَّ جواز دخول الفاء في الجملة الخبرية بعد الموصول، نحو: الذي يأتيني فله درهمان، إنَّما هو لاشتمال الموصول على معنى الشرط، فجُعل ما بعده جزاءً له، فدخلت الفاء كما تدخل في جواب الشرط، أَمَّا العلم، نحو: عبد الله فله درهمان، فلا يجوز فيه ذلك لانتفاء هذا المعنى[٢].

وقد جاء السيوطي في الهمع مؤيّدًا لهذا الفهم، ومبيّنًا أَنَّ الأَصل عدم دخول الفاء على الخبر، غير أَنَّها قد تُدخَل إذا لُوحظ في المبتدأ معنى الشرط أَو الجزاء، فيقول: ((لمّا كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك فكان الأَصل أَلا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أَن يقصد أَنَّ الخبر مستحق بالصلة أَو الصفة وأَن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب... وجائز وذلك في صور إحداها أن يكون المبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾، [النور: ٢]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾[المائدة: ٣٨]،

---

[١] التحرير والتنوير: ١٤/ ٢٤٦.
[٢] يُنْظر الكتاب: ٣/ ١٠٢، والمقتضب: ٣/ ١٩٥- ١٩٦.

وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج (ت ٣٣٧هـ)، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أي: فيما يتلى عليكم الزانية أي حكم ذلك))[١].

ومن جهة أُخرى، ذهب المفسرون منهم ابن عاشور في التحرير والتنوير فقد وسّع دلالة هذا الباب، فربط بين اقتران الخبر بالفاء وكون الموصول مشتملًا على معنى الشرط، فقال: ((وقرن بالفاء خبر الموصولين من قوله: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا﴾ [النساء: ١٥]، وقوله: ﴿فَآذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]؛ لأَنَّ الموصول أَشرب معنى الشرط تنبيها على أَنَّ صلة الموصول سبب في الحكم الدالّ عليه خبره، فصار خبر الموصول مثل جواب الشرط ويظهر لي أنّ ذلك عندما يكون الخبر جملة، وغير صالحة لمباشرة أدوات الشرط، بحيث لو كانت جزَاء للزم اقترانها بالفاء، هكذا وجدنا من استقراء كلامهم، وهذا الأُسلوب إنَّما يقع في الصلات التي تُومِيء إلى وجه بناء الخبر، لأَنَّها التي تعطي رائحة التسبّب في الخبر الوارد بعدها، ولك أَن تجعل دخول الفاء علامة على كون الفاء نائبة عن أَمَّا))[٢].

ثُمَّ بيّن ((أَنَّ إتيانَ النساء بالفاحشة هو الذي سبّب إمساكهن في البيوت، وإن كان قد بني نظم الكلام على جعل (﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ﴾ هو الخبر، لكنَّه خبر صوري وإلَّا فإنَّ الخبر هو ﴿فأَمْسِكُوهُنَّ﴾، لكنَّه جيء به جوابًا لشرط هو متفرّع على ﴿فإِنْ شَهِدُوا﴾ ففاء ﴿فَاسْتَشْهِدُوا﴾ هي الفاء المشبّهة لفاء الجواب، وفاء ﴿فإِنْ شَهِدُوا﴾ تفريعية، وفاء ﴿فأَمْسِكُوهُنَّ﴾ جزائية، ولولا قصد الاهتمام بإعداد الشهادة قبل الحكم بالحبس في البيوت لقيل: واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فأمسكوهنّ في البيوت إن شهد عليهنَّ أَربعة منكم))[٣].

وفي موضعٍ آخر يُعيد ابن عاشور تأكيد ما قرّره النحاة من أَنَّ الإخبار بالجملة الاسمية يفيد ثبوت الحكم واستقراره، فيُقرّر ذلك بجلاءٍ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾[هود: ١٠٣]، إذ يقول: ((خبر جملة اسمية في الإخبار عن اليوم يدلّ على معنى الثّبات، أَي: ثابت جمع الله الناس لأَجل ذلك اليوم، فيدلّ على تمكن تعلق الجمع بالنّاس وتمكّن كون ذلك الجمع لأَجل اليوم حتى لقّب ذلك اليوم يومَ الجمع في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩] ، وعطف جملة ﴿وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾ على جملة ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ لزيادة التّهويل لليوم بأَنَّه يُشهد،

---

[١] همع الهوامع: ١/ ٤٠٣.
[٢] التحرير والتنوير: ٤/ ٢٧٦- ٢٧٦.
[٣] التحرير والتنوير: ٤/ ٢٧٧.

وطُوي ذكر الفاعل إذ المراد يشهده الشّاهدون، إذ ليس القصد إلى شاهِدين معيّنين، والإخبار عنه بهذا يُؤذن بأَنَّهم يشهدونه شهودًا خاصًا وهو شهود الشيء المهول، إذ من المعلوم أَن لا يقصد الإخبار عنه بمجرّد كونه مرئيًا لكن المراد كونه مرئيًا رؤية خاصة ويجوز أَن يكون المشهود بمعنى المحقّق، أَيّ مشهود بوقوعه...))[1].

يتبين من كلام ابن عاشور في التحرير والتنوير أَنَّه يتجاوز التفسير النحوي الشكلي إلى استكشاف الدلالة العميقة لبنية الإخبار بالفعل، فيكشف عن أَبعاد بلاغية ومعنوية تتصل بمقام الخطاب ووظيفته الاتصالية، ففي قوله تعالى:﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] وضّح ابن عاشور سبب الإخبار عن لفظ الجلالة بالفعل لا بالخبر المفرد، مثبتًا حقيقة دلالية تفيد بأَنَّ تجدّد الشهادة واستمرارها، أَي: أَنَّ شهادة الله تعالى على كذب المنافقين ليست حادثة آنية، بل مستمرة متجدّدة كلمّا صدر منهم إدعاء جديد، وهنا يبرز المعنى الدلالي للفعل المضارع الذي يستبطنُ معنى الديمومة والتكرار.

ويُضيف ابن عاشور أَن هذا الأُسلوب قد جاء أَيضًا للمشاكلة، أَي: للموازنة الأُسلوبية بين فعل المنافقين (نشهد) وفعل الله تعالى (يشهد)، بحيث يظهر في النظم نوعٌ من التقابل البلاغي الذي يساوي بين الفعلين في البنية اللفظية، ويباين بينهما في الحقيقة والمعنى، فشهادتهم كاذبة زائفة، بينما شهادة الله حقٌّ مطلق، وهنا يتحقق ما سمّاه ابن عاشور إبطال خبرهم بمساواة إخبارهم لفظًا ومعارضته معنىً، أَي: أَن الجملة الإلهية جاءت في صورة قولهم نفسها لتقويضها من داخلها، فيجمع الأُسلوب بين جمال المقابلة وعمق الدلالة الإلهية في بيان التناقض بين ظاهر القول وحقيقة المضمون، وعلى هذا النحو، تتكامل في الآية وظيفتان بلاغيتان ونحويتان:

١. الاستمرار والتجدد الدلالي الذي تفيده صيغة الفعل المضارع، وهو ما لا تؤديه الجملة الاسمية بنفس القوة.
٢. المشاكلة اللفظية التي تبرز المفارقة بين دعوى المنافقين وبيان الله تعالى[2].

ومن جهة أُخرى، يتسع هذا الباب الدلالي إلى ما قرّره فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، إذ يرى الرازي أَنَّ الخبر في هذين الموضعين ليس لمجرد الإخبار، بل هو بمعنى الأَمر والنهي؛ فإتيان

---

[1] المصدر نفسه: ١٢/ ١٦١.
[2] يُنظر: التحرير والتنوير: ٢٨/ ٢٣٤، والإتقان في علوم القرآن: ٤/ ٥٣.

الخبر في صيغة الجملة الفعلية المضارعة يُراد به الطلب، فيحمل دلالة تشريعية إلزامية دون إخلال بجمال النسق القرآني، فاختيار الجملة الفعلية هنا يُعبّر عن الحركة والإلزام والاستمرار، بخلاف الجملة الاسمية التي تميل إلى الثبوت والجمود[١].

ومن ثَمَّ، يتجلّى من هذه النماذج أَنَّ ورود الفعل في موضع الخبر– سواء في شهادة الله أَو في سياق الخطاب التشريعي– ليس ضربًا من التنويع الأُسلوبي، بل هو خيار دلالي مقصود يعكس حيوية المعنى وتجدده، ويجعل الفعل القرآني حاملًا لروح الزمن ومعراجًا للحركة والتأثير.

فهذا النسق الفعلي يشي بامتداد الدلالة واستمرار الحدث، على نحوٍ يربط النص بالحياة ويُفعِّل المعنى في كل آن، بخلاف الجملة الاسمية التي تُومئ إلى الثبات والاستقرار والديمومة. وبهذا التوجيه الدقيق، يلتقي تفسير ابن عاشور وتحليل الرازي على قانون نحوي دلالي رفيع من اشتراطات النحويين، مؤدّاه أن اختيار الجملة الفعلية في الخبر يُراد به الإيحاء بالحركة والاستمرار أو الأمر والطلب، في حين تُستعمل الجملة الاسمية لإفادة الثبوت والديمومة في الحكم والمعنى.

وعلى هذا الأَساس، يجيء ما قرّره السيوطي مؤيّدًا لما انتهى إليه ابن عاشور والرازي من دلالات استعمال الجملة الفعلية في الخبر، إذ يقول: ((القصد بالخبر إفادة المخاطب، وقد يرد بمعنى الأَمر، نحو:﴿الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾))[٢].

فالسيوطي يقرر هنا أَنَّ الخبر في الاستعمال القرآني قد يتجاوز حدود الإخبار المحض إلى معنى الطلب أَو الأمر، فيتحول من أداة لنقل الواقع إلى وسيلة لتوجيه السلوك، وذلك بحسب مقام الخطاب ومقتضى الحال.

وبذلك يُتمّ السيوطي ما قرّره ابن عاشور والرازي، مؤكّدًا أَنَّ اختيار الفعل في موضع الخبر إنما هو اختيار دلالي مقصود، يُحيل المعنى من الثبوت إلى الحركة، ومن الإخبار إلى الإنشاء، فيغدو الخبر الفعلي أَداةَ توجيهٍ وتشريعٍ وتجددٍ، في حين يُراد بالخبر الاسمي إفادة الثبوت والرسوخ، وهكذا يتجلّى ثراء الأُسلوب القرآني ومرونته في توظيف البنية النحوية لخدمة المقاصد البلاغية والبيانية.

---

[١] يُنظر: مفاتيح الغيب: ٧/ ٦٦.
[٢] الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٢٥٨.

ومن المحدثين الذين عمّقوا النظر في الدلالات النحوية والتعبيرية الدكتور فاضل السامرائي، رائد الدراسات البيانية في العربية، إذ وقف عند أنواع الخبر ومناهج التعبير عنها، مبينًا ما بينها من فروق دقيقة في الدلالة والأسلوب، فقد قرر أَنَّ الجملة الفعلية تُستعمل إذا أَراد المتكلم إفادة الحدوث أَو التجدد، فيقول: يقوم زيد، أَمَّا إذا أَراد الدلالة على الثبوت والاستقرار، قال: (زيد قائم).

ومن هذا البيان يتضح الفارق بين الإخبار بالمفرد الذي يدل على الثبوت والدوام، وبين الإخبار بالجملة الفعلية التي تفيد الحدوث والتجدد والاستمرار، كما يوضح السامرائي أَنَّ الخبر المفرد يأتي عادةً لفظًا واحدًا بعد المبتدأ لتقرير الحكم عليه، أما الخبر الجملة الاسمية فيُفيد– وإن طال تركيبه– المعنى ذاته الذي تدل عليه الجملة الاسمية المستقلة، وهو رسوخ الصفة وثباتها.

وهكذا ينسجم طرح السامرائي مع ما قرره الأَقدمون من أَنَّ اختيار نوع الجملة في موضع الخبر ليس أَمرًا شكليًّا، بل هو خيار دلالي مقصود، يُعبّر عن دقة العربية في الموازنة بين ثبوت المعنى وتجدّد الحدث[1].

ومن تمام البيان في هذا السياق ما أورده الدكتور فاضل السامرائي في تفصيله الدقيق لأَنواع الخبر وفروقها الدلالية، إذ يعرض حديثه بنصه ليتضح للقارئ وجه التمايز بين الأَبنية النحوية ووظائفها المعنوية، يقول السامرائي في مطلع حديثه عن الفرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة: ((يقسم النحاة الخبر إلى مفرد وجملة... فما الفرق بين أضرب الخبر هذه؟ لقد مرّ الفرق بين قولنا: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ يقوم، ويقوم زيدٌ، وعرفنا أَنَّ الأَصل في الجملة الدالة على الحدوث أَن يتقدم الفعل فتقول (يقوم زيدٌ) فإذا قدّمت زيدًا، كان ذلك لسبب من أَسباب التقديم التي ذكرناها، كالتخصيص والاهتمام ونحوها، وأَنَّ الأَصل في الجملة الدالة على الثبوت أَن نأتي بالمبتدأ ثُمَّ الخبر فنقول: (زيدٌ قائمٌ) وبهذا اتّضح الفرق بين الخبر المفرد والأَخبار بالجملة الفعلية))[2].

ثُمَّ يتابع حديثه موضحًا الفرق بين الإخبار بالجملة الاسمية والإخبار بالجملة الفعلية، فيقول: ((وأَمَّا الأَخبار بالجملة الإسمية فهو واضح فأَنت تقدّم المبتدأ لتخبر عنه، لكن الخبر بدل أَن يأتي مفردًا يأتي جملة، أَي: يكون المسند جملة فتقول مثلاً: (إبراهيم أَخوه قائمٌ) فأَخبرت عن (إبراهيم) بجملة إسمية، ويقال

---

[1] يُنْظر: معاني النحو: ١/ ١٨٨.
[2] المصدر نفسه: ١/ ١٨٨.

في هذه الجملة ما قيل في جملة المبتدأ والخبر، فإن قلنا: (إبراهيم أَخوه يعيله) كانت جملة الخبر من باب تقديم المسند إليه لغرض من أَغراض التقديم، كالتخصيص ونحوها وإن قلت: (إبراهيم قائم أخوه) كان في الخبر احتمالانِ، الأَوَّل إنَّه من باب الأَخبار بالمفرد، ولكن أريدت الدلالة على الثبوت في نسبة القيام إلى الأَخ، والثاني إنَّه من باب تقديم الخبر (قائم) على المبتدأ الثاني (أَخوه) للأَغراض التي سبق أَن ذكرناها))[1].

ويُستفاد من هذا التفصيل أَنَّ السامرائي يرسّخ قاعدة دقيقة في فقه الأُسلوب العربي، مؤداها أَنَّ التحول في بنية الخبر ليس تحوّلًا شكليًا، بل هو تحوّل دلالي يتصل بطبيعة المعنى الذي يراد التعبير عنه، فالجملة الفعلية تُصوّر الحدث في امتداده وتجدد وقوعه، بينما تُعبّر الجملة الاسمية والخبر المفرد عن رسوخ الصفة وثباتها، في حين يتيح التقديم والتأخير في عناصر الجملة مجالًا أَوسع لإبراز المقاصد البلاغية من تخصيص أَو اهتمام أَو حصر.

وبذلك تتكامل رؤية السامرائي مع ما قرّره الأَقدمون من أَمثال ابن عاشور والرازي والسيوطي، لتؤكد أَنَّ النظام النحوي في العربية ليس بناءً جامدًا، بل هو نظام دلالي حيّ، تتغيّر أَنماطه بحسب مقامات الخطاب ومقتضيات المعنى، في أرقى صور الانسجام بين التركيب والبيان.

إذن، وبعد هذا العرض المتكامل لآراء العلماء واللغويين والمفسرين في بيان دلالات الخبر وأنواعه، يمكن أن نخلص إلى أَنَّ الإخبار بالمفرد أَضعفُ أَثرًا في تقرير الحكم من الإخبار بالجملة، وأَن الإخبار بالجملة الفعلية أَقلّ قوة في الدلالة من الإخبار بالجملة الاسمية، لما بينهما من تفاوتٍ في درجة الثبوت والرسوخ في المعنى، وقد عبّر صاحب معترك الأَقران عن هذه الحقيقة التعبيرية ببيانٍ رفيعٍ، فقال: ((﴿وفرعها في السماء﴾ الضمير يعود على الشجرة التي أَصلُها ثابت، وقرئ: (ثابتٌ أَصلُها)، والقراءة المشهورة أَبلغ، لأَنَّ (ثَابث أَصلُها) صفة رفعت الفاعل، فهي في معنى الفعل، و(أَصلها ثابت) مبتدأ وخبر، فليس في معنى الفعل، والإخبارُ بالاسم عندهم أَبلَغُ من الإخبار بالفعل، فلذلك كان (زيدٌ أَبوه قائمٌ) أَبلغ من (زيدٌ قائمٌ أَبوه)، فإن قلت: كيف عَبَّر عن الكلمة الطيبة بالفعل، وعبَّر عن الكلمة الخبيثة بالاسم

[1] المصدر نفسه: ١/ ١٨٨.

فرفع؟ والجواب: المؤمن له حالتانِ: انتقل مِن الكفر إلى الإيمان، والكافرُ له حالة واحدة ثبت عليها، ولم ينتقل عنها، فلذلك عَبَّر عن مثله بالاسم))[1].

ويُفهم من هذا النص أَنَّ التحول بين الفعل والاسم في موقع الخبر إنَّما هو تحوّل دلالي مقصود، يرسم بدقة درجة الحركة أَو الثبات في المعنى، ويجعل للأُسلوب القرآني قدرةً على تصوير الحالات النفسية والمعنوية بأَدقّ ما يكون من البيان، فالفعل يشي بالتجدّد والحدوث والتحوّل، بينما الاسم يدلّ على الرسوخ والاستقرار والدوام، ولذلك كان اختيار أَحدهما دون الآخر اختيارًا مقصودًا يحكمه السياق والمقام.

والحق أَنَّ الحديث عن الدلالة في هذا الباب حديثٌ ذو شجون، إذ لا تنطق العربية بشيءٍ إلَّا لمعنى، ولا تعدل عن تركيبٍ إلى آخر إلَّا لما في العدول من إيحاءٍ بلاغيٍّ دقيق يلتقطه الذوق العربي الأَصيل ويدركه المتخصص المدقق، وقد سعينا في هذا العرض إلى تجلية الفروق الدلالية بين أَنماط الخبر، مستنيرين بالنصوص القرآنية ومناهج المفسرين واللغويين، لنترك بعد ذلك آفاق البحث مفتوحة أَمام من يرغب في التعمّق أكثر في بحر الدلالة القرآنية وثرائها الأُسلوبي الذي لا يُحدّ.

الخاتمة

قال تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، لكل بدايةٍ نهاية، ولكل جهدٍ ثمرة، وأجمل ما يُختتم به البحث أَن يكون غوصًا في بعضٍ من أَسرار العربية العميقة، في دلالاتها وتراكيبها، مقترنًا بآياتٍ من كتاب الله العزيز الذي لا تنقضي عجائبه.

قد تمَّ بعون الله تعالى إنجاز هذا البحث الموسوم بـ**(اشتراطاتُ النَّحويينَ في الخَبَرِ الجملةِ ودلالتِهِ)**، سعيًا إلى إبراز الدقة النحوية والثراء الدلالي في اللغة العربية، وكشف ما تنطوي عليه تراكيبها من أَسرار دلالية وبلاغية تتجلى في أَدقّ الصيغ وأوجزها.

وقد تبيّن من خلال البحث أَنَّ المفاهيم الأَساسية: الشرط، والخبر، والخبر الجملة مفاهيم مترابطة ارتباطًا نحويًا ودلاليًا، فالشرط يشير إلى التعلّق أَو العلامة، والخبر يُفيد العلم أَو الإفادة عن المبتدأ، أَما الخبر الجملة فيمثل توسّعًا دلاليًا عن الخبر المفرد، إذ يختار المتكلم الجملة لبيان الحركة أَو الثبوت أَو لتعميق المعنى، وفقًا لمقاصد المتكلّم.

كما تبيّن أَنَّ وقوع الجملة خبرًا للمبتدأ يرتكز على وجود رابط يربطها به، سواء كان ضميرًا، أَو الفاء، أَو اسم إشارة، أَو إعادة للمبتدأ، أَو ما يقوم مقامه، ويهدف هذا الربط إلى تحقيق وحدة المعنى واستقامة التركيب

[1] ٣/ ٣١٤.

الإسنادي، بما يضمن وضوح الحكم للمتعلق به، وفي بعض الحالات هذه الروابط قد يُحذف أو يستغنى عنه إذا كان السياق واضحًا أو كان الخبر مطابقًا للمبتدأ في المعنى، أو إذا قام مقامه ما يعوض عن الضمير، وبهذا، يصبح وضوح العلاقة بين المبتدأ وخبره وتماسك التركيب اللغوي معيارًا رئيسًا في قبول الجملة خبراً، بما يحقق الغاية البلاغية والدلالية التي قصَدها النحاة.

وتتنوّع دلالات الخبر بحسب صيغته؛ فالإخبار بالمفرد يدلّ عن حصول المعنى لمرة واحدة دون تجدد، بينما الإخبار بالجملة الفعلية يدلّ على الحدوث والاستمرار والتجدّد، والجملة الاسمية تعبّر عن الثبوت والدوام والاستقرار، وقد جسّد القرآن الكريم هذا التوظيف الدقيق؛ إذ يُورِد الخبر مفردًا حيث يراد الثبوت لمرةٍ واحدة، ويجعله جملةً اسمية حيث المعنى رسوخٌ واستمرار، ويعبّر عنه بالفعلية حين تكون الدلالة على الحدوث والتجدّد هي المقصودة، وهو ما أَكّده النحاة والمفسرون كابن عاشور والرازي والسيوطي والسامرائي، في ربط كل صيغة سياقيًا بمعنى المقصود وخطاب المقام.

ومن أَبرز ما يمكن التوصية به هو توسيع الدراسات في اشتراطات النحويين للخبر، لما تتضمنه من تفصيلات دقيقة تكشف الترابط العميق بين النحو والدلالة، وتوضح كيف أَنَّ كل تحويلٍ في بنية الخبر يمثّل تحوّلًا مقصودًا في المعنى والمقام، ما يفتح آفاقًا واسعة أَمام الباحثين للربط بين الاشتراطات النحوية والتحليل الدلالي والبلاغي في النصوص القرآنية والأدبية على حدّ سواء.

وفي الختام، لقد سعينا ما استطعنا إلى تقديم رؤية متكاملة تُقرّب المعنى وتيسّر الفهم، فإن وُفّقنا فبفضل الله وحده، وإن قصّرنا فذلك من نفسنا والشيطان، والله الموفّق إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

- **القران الكريم**

١. **الإتقان في علوم القرآن**، لأَبي بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أَبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، سنة ١٣٩٤هـ -١٩٧٤ م.

٢. **ارتشاف الضرب في لسان العرب**، لأَبي حيّان أَثير الدين بن محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان الغرناطي الأَندلسي الجياني، النفزي، المعروف بأَبي حيّان الأَندلسي (ت ٧٤٥

هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة/ مصر، ط ١، سنة ١٤١٨هـ –١٩٩٨ م.

٣. **أَسرار العربية**، لأَبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله الأَنصاري، كمال الدين الأَنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الأَرقم بن أبي الأرقم، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩م.

٤. **الأُصول في النحو**، لأَبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة –لبنان/ بيروت، د. ط، د. ت.

٥. **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، د. تح، الدار التونسية للنشر – تونس، د. ط، د. ت، سنة ١٤٠٤ هـ –١٩٨٤ م.

٦. **التّعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزّين الشّريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيقه وضبطه وصحّحه: جماعة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٠٣ هـ –١٩٨٣ م.

٧. **تهذيب اللغة**، لأَبي منصور محمد بن أَحمد بن الأَزهري الهروي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠١ م.

٨. **جامع الدروس العربية**، لمصطفى بن محمد سليم بن محي الدين بن مصطفى الغلاييني (ت ١٩٤٤ هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط ٢٨، سنة ١٤١٤ هـ –١٩٩٣ م.

٩. **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، للسيد أَحمد الهاشمي، المكتبة العصرية – بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م.

١٠. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة/ مصر، ط ٤، سنة ١٤١٨ هـ –١٩٩٧ م.

١١. **الخصائص**، لأَبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، د. تح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، د. ت.

دار الجيل – بيروت.

١٢. **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، لعبدالله بن صالح الفوزان، دار المسلم، ط ١، سنة ١٩٩٨م.

١٣. **شرح الأُشموني على أَلفية ابن مالك**، لأَبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ)، د. تح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م.

١٤. **شرح التصريح على التوضيح أَو (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)**، لأَبي بكر خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاويّ بن زين الدين الأَزهري المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، د. تح، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.

١٥. **شرح الرضي على الكافية**، لمحمد بن الحسن بن نجم الدين الرضيّ الأَستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د. ط، سنة ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨ م.

١٦. **شرح المفصل**، لأَبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ابن أَبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأَسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية -بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

١٧. **شرح كتاب الحدود في النحو**: لعبد الله بن أَحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، سنة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

١٨.**شرح نخبة الفكر**، للشارح د. سعد بن عبد الله الحميد.

١٩. **كتاب العين**، لأَبي عبدالرحمن الخليل بن أَحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

٢٠. **الكتاب**، لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي -القاهرة/ مصر، سنة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

٢١. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأَبي البقاء أَيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (ت ١٠٩٤ ٦هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، د. ط، د. ت.

٢٢. **الكناش في فني النحو والصرف**، لأَبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أَيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، سنة ٢٠٠٠ م.

٢٣. **المحكم والمحيط الأَعظم**، لأَبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م.

٢٤. **معاني النحو**، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٥. **مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب**، لأَبي محمد عبدالله بن يوسف بن أَحمد بن عبدالله ابن يوسف بن هشام الأَنصاري المصري، المعروف بابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر –دمشق/ سوريا، ط ٦، سنة ١٩٨٥ م.

٢٦. **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، لأَبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت/ لبنان، ط ٣، سنة ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م.

٢٧. **مقاييس اللغة**، لأَبي الحسين، أَحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، سنة ١٣٩٩ هـ –١٩٧٩ م.

٢٨. **المقتضب**، لأَبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب –بيروت/ لبنان، د. ط، د. ت.

٢٩. **موطأ الإمام مالك**، للإمام مالك بن أَنس أَبي عبدالله الأَصبحي، دار إحياء التراث العربي – مصر

٣٠. **النحو الوافي**، لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥.

٣١. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لأَبي بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.

Sources and References

- **The Holy Qur'an**

1. **Al-Itqan fi Ulum al-Qur'an** (The Perfect Guide to the Sciences of the Qur'an), by Abu Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH). Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Al-Hay'ah al-Misriyah al-Ammah lil-Kitab, Cairo, 1974.
2. **Irtishaf al-Darab min Lisan al-Arab** (Sipping the Nectar from the Tongue of the Arabs), by Abu Hayyan al-Gharnati (d. 745 AH). Edited by Dr. Rajab Osman Muhammad; reviewed by Dr. Ramadan Abd al-Tawab. Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1998.
3. **Asrar al-Arabiyya** (Secrets of the Arabic Language), by Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH). Edited by Muhammad Bahjat al-Bitar. Dar al-Arqam, 1st ed., 1999.
4. **Al-Usul fi al-Nahw** (Principles of Grammar), by Ibn al-Sarraj (d. 316 AH). Edited by Abd al-Husayn al-Fatli. Mu'assasat al-Risala, Beirut, n.d.
5. **Al-Tahrir wa al-Tanwir** (Liberation and Enlightenment), by Muhammad al-Tahir bin Ashur (d. 1393 AH). Tunisian Publishing House, Tunis, 1984.
6. **Al-Ta'rifat** (The Definitions), by Ali bin Muhammad al-Jurjani (d. 816 AH). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1983.
7. **Tahdhib al-Lugha** (The Refinement of Language), by Abu Mansur al-Azhari (d. 370 AH). Edited by Muhammad Awad Muraib. Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st ed., 2001.
8. **Jami' al-Durus al-Arabiyya** (The Collection of Arabic Lessons), by Mustafa al-Ghalayini (d. 1944). Al-Maktaba al-Asriyya, Beirut, 28th ed., 1993.
9. **Jawahir al-Balagha** (Jewels of Eloquence), by Ahmad al-Hashimi. Al-Maktaba al-Asriyya, Beirut, 1st ed., 1999.

10. **Khizanat al-Adab** (The Treasury of Literature), by Abd al-Qadir al-Baghdadi (d. 1093 AH). Edited by Abd al-Salam Harun. Al-Khanji Library, Cairo, 4th ed., 1997.
11. **Al-Khasa'is** (The Characteristics), by Abu al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH). Al-Hay'ah al-Misriyah al-Ammah lil-Kitab / Dar al-Jeel, Beirut, 4th ed., n.d.
12. **Dalil al-Salik ila Alfiyyat Ibn Malik** (The Traveler's Guide to Alfiyyah of Ibn Malik), by Abdullah bin Salih al-Fawzan. Dar al-Muslim, 1st ed., 1998.
13. **Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyyat Ibn Malik** (Al-Ashmuni's Commentary on Alfiyyah of Ibn Malik), by Nur al-Din al-Ashmuni (d. 900 AH). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1998.
14. **Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih** (Commentary of Al-Tasrih on Al-Tawdih), by Khalid bin Abdullah al-Azhari (d. 905 AH). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 2000.
15. **Sharh al-Radi 'ala al-Kafiya** (Al-Radi's Commentary on Al-Kafiya), by Radi al-Din al-Astarabadi (d. 686 AH). Edited by Yusuf Hassan Omar. Garyounis University, Benghazi, 1978.
16. **Sharh al-Mufassal** (Commentary on Al-Mufassal), by Ibn Ya'ish (d. 643 AH). Edited by Dr. Emil Badi' Ya'qub. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 2001.
17. **Sharh Kitab al-Hudud fi al-Nahw** (Commentary on the Book of Grammatical Limits), by Abdullah bin Ahmad al-Fakihi (d. 972 AH). Edited by Dr. Al-Mutawalli al-Damiri. Wahba Library, Cairo, 2nd ed., 1993.
18. **Sharh Nukhbat al-Fikar** (Commentary on the Elite of Thought), by Dr. Saad bin Abdullah al-Hamid.
19. **Kitab al-Ayn** (The Book of Ayn), by Al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH). Edited by Dr. Mahdi al-Makhzumi and Dr. Ibrahim al-Samarra'i. Dar wa-Maktabat al-Hilal, n.d.
20. **Al-Kitab** (The Book), by Sibawayh (d. 180 AH). Edited by Abd al-Salam Harun. Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1988.
21. **Al-Kulliyat** (The General Principles: A Dictionary of Terms), by Abu al-Baqa' al-Kafawi (d. 1094 AH). Edited by

Adnan Darwish and Muhammad al-Masri. Mu'assasat al-Risala, Beirut, n.d.

22. **Al-Kunnash fi Fannay al-Nahw wa al-Sarf** (The Notebook on the Arts of Grammar and Morphology), by Abu al-Fida (d. 732 AH). Edited by Dr. Riyadh bin Hassan al-Khawam. Al-Maktaba al-Asriyya, Beirut, 2000.
23. **Al-Muhkam wa al-Muhit al-A'zam** (The Systematic and Great Comprehensive Dictionary), by Ibn Sidah al-Mursi (d. 458 AH). Edited by Abd al-Hamid Hindawi. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 2000.
24. **Ma'ani al-Nahw** (The Meanings of Grammar), by Dr. Fadil Salih al-Samarra'i. Dar al-Fikr, Jordan, 1st ed., 2000.
25. **Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib** (The Sufficiency of the Intelligent Regarding the Books of Parsing), by Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH). Edited by Dr. Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. Dar al-Fikr, Damascus, 6th ed., 1985.
26. **Mafatih al-Ghayb / Al-Tafsir al-Kabir** (Keys to the Unseen / The Great Commentary), by Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH). Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 3rd ed., 2000.
27. **Maqayis al-Lugha** (Standards of Language), by Ibn Faris (d. 395 AH). Edited by Abd al-Salam Harun. Dar al-Fikr, 1979.
28. **Al-Muqtadab** (The Concise), by Al-Mubarrad (d. 285 AH). Edited by Muhammad Abd al-Khaliq Udhaima. Alam al-Kutub, Beirut, n.d.
29. **Muwatta al-Imam Malik** (The Well-Trodden Path of Imam Malik), by Imam Malik bin Anas. Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Egypt.
30. **Al-Nahw al-Wafi** (The Comprehensive Grammar), by Abbas Hassan (d. 1398 AH). Dar al-Ma'arif, 15th ed.
31. **Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'** (The Gathering of Clouds: Commentary on the Collection of Collections), by Abu Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH). Edited by Abd al-Rahman Hindawi. Al-Tawfiqiyya Library, Egypt, n.d.